في رسالة محرجة للرئيس هادي

الرئيس السبسي يستقيل من حزب نداء تونس

قدم الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي اثناء أدائه اليمني الدستورية أمام مجلس النواب الأربعاء استقالته من رئاسة حركة نداء تونس، وأقسم على الحفاظ على استقلال البلاد وحماية سيادتها ووحدتها وعلى احترام الدستور.
وقال في خطاب قصير: «بصفتي رئيساً للدولة اتعهد بأن أكون رئيساً لكل التونسيين والتونسيات وأن أكون ضامناً للوحدة الوطنية»..

قدم الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي أثناء أدائه اليمين الدستورية أمام مجلس النواب الأربعاء استقالته من رئاسة حركة نداء تونس، وأقسم على الحفاظ على استقلال البلاد وحماية سيادتها ووحدتها وعلى احترام الدستور.. وقال في خطاب قصير: «بصفتي رئيساً للدولة أتعهد بأن أكون رئيساً لكل التونسيين والتونسيات وأن أكون ضامناً للوحدة الوطنية».. كما أكد أنه لا مستقبل لتونس من دون توافق بين الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني.. وشدَّد أيضاً على أنه لا مستقبل لتونس من دون مصالحة وطنية.

بهذه القرارات الشجاعة بدأ الرئيس التونسي يشق طريق شعبه نحو المستقبل، رافضاً الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب، مؤسساً بذلك تقليداً ديمقراطياً وحضارياً على عكس الحال في بلادنا التي يسعى الرئيس عبدربه منصور هادي وبطريقة غير ديمقراطية ليجبر اعضاء المؤتمر الشعبي العام وعبر ضغوطات خارجية على فرض اسلوب «المبايعة» ليتولى رئاسة المؤتمر، عندما تم اختيار الاستاذ عارف الزوكا أميناً عاماً للمؤتمر في دورة اللجنة الدائمة الرئيسية، حيث نجد الرئيس هادي سخر كل جهوده وامكانات الدولة لمحاولة شق المؤتمر الشعبي العام.. من أجل أن يسترد منصب الأمين العام للمؤتمر.. وبذلك يقدم للعالم صورة كاريكاتورية عن رئيس دولة وفي ذات الوقت يلهث ويشغل السفراء لأن يكون قيادياً بارزاً في حزب معارض لذات الدولة.

الرئيس هادي يمارس ضغوطات لـ«مبايعته» أميناً عاماً للمؤتمر

وثمة فارق بين تأكيدات السبسي على أنه رئيس لكل التونسيين والتونسيات، أمام إصرار الرئيس هادي أولاً على التمسك برئاسة المؤتمر الشعبي العام، ليتراجع مؤخراً ويمارس كل الضغوط بهدف إلغاء قرارات اللجنة الدائمة ليظل أميناً عاماً للمؤتمر، المهم المنصب ولتذهب البلاد والتنظيم الى الجحيم.

الأشياء الأخرى الجديرة بالتأمل والاهتمام في خطاب الرئيس التونسي تتمثل بتأكيده على الحفاظ على استقلال البلاد وحماية سيادتها.. وكذلك تعهد بضمان الوحدة الوطنية، وضرورة التوافق والمصالحة الوطنية بين الأحزاب السياسية.

هذه القضايا التي تصدرت اهتمام الرئيس التونسي تعد من الأولويات التي يناضل من أجل تحقيقها المؤتمر الشعبي العام من أجل انقاذ الدولة اليمنية من السقوط.. وقد أعد مشاريع رؤى وقدمها للرئيس هادي ومن ثم طرحها أمام كل المكونات، بيد أن هادي وبعض القوى المستفيدة من الفوضى والعنف والفساد ترفض إجراء مصالحة وطنية شاملة.. كما أن الرئيس هادي يعتقد أن نجاح المصالحة الوطنية الشاملة سيكون بمثابة نهاية لحكمه.. لذا فهو يرفض المصالحة الوطنية.. معتقداً أن خيار العنف والتخلص من الآخر واضعاف الكل في تأجيج الصراعات بين المكونات السياسية أو في داخلها هو الوسيلة الناجعة لتمديد فترة حكمه للبلاد.. غير آبه بسقوط البلاد في مستنقع العنف والفوضى.

حقيقة لقد وضع الرئيس هادي نفسه في وضع يثير السخرية لدى الداخل والخارج.. فها هو الرئيس السبسي يحرجه من جديد بعد أن فضحه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عندما أعلن عن خارطة طريق لمدة ستة أشهرة ووعد بإعداد دستور وأجرى انتخابات رئاسية في مصر خلال تلك الفترة.. وقد نفذ ذلك وبنجاح أبهر العالم.

أما في عهد الرئيس هادي فقد عجز اليمنيون عن انجاز دستور بعد مرور عام حيث مايزال المشروع في علم الغيب وقد يسقط قبل أن يصل الى الاستفتاء.. كما فشل هذا النظام في اعادة الأوضاع في البلاد إلى قبل ما كانت عليه عام 2011م وهو ما دفع اليمنيين إلى التمني ببتر الأصبع التي بصمت لانتخاب الرئيس هادي في فبراير 2012م.

لقد أوصل الرئيس التونسي رسالة شديدة للرئيس اليمني.. فهل سيستوعبها الرئيس هادي؟!.. نشك في ذلك!!

النظام الذي لا يحمي نفسه لا يستحق البقاء

مثلت الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة العشرات من المواطنين الأبرياء «الاربعاء» والذين كانوا يحتفلون في المركز الثقافي في إب بعيد المولد النبوي جرس انذار يؤكد دخول اليمن مرحلة الخطر، وان المشكلة لم تعد في ضعف مكافحة الإرهاب وإنما في النظام القائم الذي تحول إلى بؤرة من البؤر المشجعة للإرهابيين، خصوصاً بعد تدمير مؤسسات الدولة وخصوصاً تدمير مؤسستي الجيش والأمن، الأمر الذي تسبب في وصول الأوضاع في اليمن إلى هذا المستوى من التدهور المخيف الذي لا تستطيع أن تصمد أمامه آخر «بقايا» مؤسسات الدولة لبضعة اشهر من عام 2015م، ما ينذر بسيناريوهات مرعبة إذا لم يتم انقاذ اليمن من السقوط في مستنقع حرب المليشيات المسلحة بعد أن جرى تدمير الدولة وفق مخطط تآمري طوال السنوات الثلاث الماضية، والذي شهد عمليات اسقاط مؤسسات الدولة بصورة ممنهجة فيما ظلت مؤسسة الرئاسة تطلق تصريحات تطمينية لتضليل الرأي العام في الداخل والخارج الذي عبر بصراحة عن انزعاجه من تداعيات الأحداث في اليمن..

◇ اليوم اصبح كل شيء منهار.. لا أمن.. لا استقرار.. لا تنمية.. لا دستور.. لا جيش.. لا توظيف.. لا مساعدات.. ولا ثقة بالنظام في الداخل والخارج.. بعد أن وصلت البلاد إلى هذا الوضع الخطير..

لذا فأي تمديد لهذا النظام لا يعني إلّا تورط المكونات السياسية في ارتكاب جريمة بحق اليمن ومستقبل اجيالها.. باعتبار النظام القائم متورط بشرعنة سياسة الغاب وافراغ الساحة للمليشيات والجماعات المتطرفة لأن تقيم اماراتها على طريقة «انصار الشريعة» وتخلت الدولة عن كامل مسؤولياتها واكتفت بمهمة جمع الأموال وانفاقها لحماية مصالحها وتمديد بقائها الاشرعي في السلطة.

ولعل من ابشع صور الفشل لهذا النظام هي الجريمة الإرهابية في إب.. وكذلك استيلاء قوى الإرهاب والتطرف على اسلحة كتيبة عسكرية في مأرب وقتل العديد من افرادها ونهب معداتها فيما لم تحرك الدولة ساكناً.

حقيقة ان النظام الذي لا يستطيع أن يحمي نفسه لا يستحق البقاء.. وصار اسقاطه ضرورة وطنية ملحة لضمان أمن واستقرار اليمن.. ودول المنطقة.

الدستور.. مشروع القرن

الدخول في مرحلة مفتوحة لصياغة الدستور الجديد

تتواصل عملية المماطلة والتمديد غير المبرر لصياغة مشروع الدستور الجديد حيث تظهر المؤشرات أن مرحلة جديدة شديدة البرودة وبدون سقف زمني محدد سيتم فيها وضع مسودة الدستور الجديد والتي قد تحتاج خمس أو عقد من الزمن، في هروب واضح من الاحتكام لإرادة الشعب واستمرار اختطاف السلطة عبر صفقات واتفاقات تفرضها قوة السلاح.

وتزداد المخاوف من نسف مشروع الدستور الجديد والانقلاب عن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وصياغة دستور بفوهات البنادق.. حيث برزت مؤخراً اصوات تريد ان تفصل الدستور حسب مقاساتها، مطلقة تهديدات قد تعيد التسوية السياسية إلى المربع الأول وتنسف كل الجهود المحققة خلال أربع سنوات.

وتتمثل العراقيل أمام انجاز الدستور وطرحه للاستفتاء أنه سيعاد طرحه مجدداً أمام لجنة شكلها رئيس الجمهورية واستبعد منها العديد من المكونات السياسية..

وبحسب مراقبين سياسيين قد تستغرق الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار عاماً أو يزيد في مداولات مسودة الدستور، قبل ان تعيد نتائج مداولاتها من جديد إلى لجنة صياغة الدستور، والتي قد تأخذ عاماً آخر في اعادة صياغة المواد أو النصوص المقترحة قبل ان يقدم الدستور للاستفتاء، ناهيك عن فترة اخرى خصصت للمشاورات بين المكونات السياسية..

مراقبون: عرقلة إنجاز الدستور هرباً من الانتخابات

الوزير: انجزنا مسودة الدستور وسنقدمها للهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار

المشاورات العامة وملاحظات الهيئة سنعيد دراستها لتعديل المشروع

مصدر: مسودة الدستور تتكون من 70 صفحة تتضمن 15 باباً و8 فصول

واعلنت الاسبوع الماضي لجنة صياغة الدستور استكمال مهمتها في صياغة ومراجعة مسودة الدستور، بما في ذلك استكمال أعمال الصياغة والمراجعة النهائية لجميع أبواب وفصول ومواد مسودة الدستور الجديد تمهيدًا لتقديمها للهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار ولتنفيذ مشاورات عامة لإتاحة الفرصة للمواطنين لإبداء الملاحظات حولها.

وقال رئيس لجنة صياغة الدستور إسماعيل الوزير في تصريح لوكالة (سبأ): "مسودة الدستور أصبحت جاهزة الآن بعد استكمال أعمال المراجعة الأولى والفنية والختامية لأبواب وفصول المسودة".

وأشار إلى أن اللجنة ستأخذ في الحسبان ما ستفرزه المشاورات العامة وكذا ملاحظات الهيئة الوطنية حول مسودة الدستور، والتي ستقدم مستقبلاً إلى لجنة صياغة الدستور من قبل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومن المواطنين أثناء فترة المشاورات العامة المشار إليها في المادة (25) من قرار رئيس الجمهورية رقم (26) لسنة 2014م بشأن تحديد آلية عمل لجنة صياغة الدستور.

وقال اسماعيل الوزير: «بعد استكمال مرحلة المشاورات ستعمل اللجنة على دراسة الملاحظات المرفوعة من المواطنين والواردة في تقرير الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار وإجراء التعديلات المناسبة على مسودة الدستور في ضوء تلك النتائج، في فترة يتم تحديدها من قبل لجنة صياغة الدستور بعد التشاور مع الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار».

إلى ذلك كشفت مصادر مطلعة في لجنة صياغة الدستور عن الخطوط العريضة لمسودة الدستور اليمني الجديد.

واوضحت المصادر وفقاً" 26سبتمبرنت" ان مسودة الدستور جاءت في 70 صفحة ضمت 15 باباً و8 فصول ، بالإضافة الى أن الديباجة شملت كافة المواد الدستورية التي تنظم عمل الدولة الاتحادية وجميع سلطاتها .

واشارت إلى ان الباب الاول خصص للأسس العامة التي وزعت على ثلاثة فصول، هي الأسس السياسية والأسس الاقتصادية والأسس الثقافية والاجتماعية ، كما خصصت باباً للمواد الدستورية الخاصة بالحقوق والحريات وآخر لمواد السلطات الاتحادية التي توزعت على ثلاثة فصول هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وجمعت المسودة كافة المواد الخاصة بالمحكمة الدستورية في باب واحد.